{ بيان وزارة الداخلية }

تلفت وزارة الداخلية أنتباه السادة المواطنين في كافة ربوع ليبيا الحبيبة وبالأخص أبنائها من أعضاء اللجنة الأمنية العليا المؤقتة بأنه لم يصدر عن وزير الداخلية أو وكيل الوزارة أو عن الحكومة أية قرارات تتضمن بالتصريح أو بالتلميح إلغاء هذه اللجنة أو إيقافها عن الاستمرار في أعمالها ، ولا زالت من المكونات الرئيسية لوزارة الداخلية بل والفاعلة بها حيث يُعتمد عليها في تنفيذ خطة تأمين الانتخابات بنسبة تفوق {60 ٪ } .

كما أن اللجنة الأمنية العليا المؤقتة هي الطرف الأساسي في تنفيذ خطة أمن المدن وإرساء استقرار ليبيا شعباً وحكومة مما يؤكد أستمرارية الحكومة ووزارة الداخلية في تبني برنامج دمج الثوار تحت مظلة هذه اللجنة .

وبهذا يعتبر البيان الذي صدر عن مدير إدارة شئون الفروع باللجنة الأمنية العليا المؤقتة بتاريخ 2012/06/26 م. مجرد مقترح بمثابة خارطة طريق لدمج الثوار بالوزارة ، ولايمثل بالقطع قراراً أو إتجاهاً رسمياً لوزارة الداخلية .

ونظراً لحساسية الظروف الأمنية سيما وأن شعبنا العظيم مُقبل هذه الأيام على تتويج الانتصارات بثورة 17 فبراير المجيدة بإجراء أنتخابات المؤتمر الوطني العام .

فإن وزارة الداخلية تهيب وتُعلم أعضاء اللجنة الأمنية العليا بأنهم مكلفون بإتمام الواجبات الوطنية والتواصل على تنفيذ خطة تأمين الانتخابات حيث تُعد كافة العقود المبرمة لدمج الثوار سارية المفعول ما لم يُخطر أعضاء اللجنة الأمنية العليا بإنهائها من السيد وزير الداخلية بقرار إداري صريح ومكتوب ، وهو ما لم يحدث .

أما بالنسبة لمستقبل اللجنة الأمنية العليا المؤقتة فإن وزارة الداخلية تؤكد على عقد ورش عمل لإنضاج الرأي الذي يتم أعتماده في كيفية حل اللجنة ووضع آلية لإستيعاب الثوار الملتحقين بها ودمجهم .

وزارة الداخلية